

المغرب والعمق الأفريقي: الأبعاد الجيواقتصادية والأمنية لمبادرة الأطلسي ومشروع أنبوب الغاز (نيجيريا - المغرب)

The Geo-economic and Security Dimensions of the Atlantic Initiative and the :Morocco and its African Depth
Nigeria-Morocco Gas Pipeline

الباحث : إبراهيم النوحى

باحث في السنة الخامسة من سلك الدكتوراه في القانون العام والعلوم السياسية
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بالمحمدية

ملخص

تتناول هذه الدراسة مشروعين كبيرين تقودهما الرباط في اتجاه محيطها الإفريقي: المبادرة الأطلسية الرامية إلى تمكين دول الساحل الحبيسة من الوصول إلى المحيط الأطلسي، وأنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي "African Atlantic Gas Pipeline" المعروف بأنبوب نيجيريا-المغرب. وتنطلق من فرضية مفادها أنّ المشروعين ليسا مجرد بنيتين تحتيتين اقتصاديتين، بل رافعتان جيوسياسيتان يتقاطعان فيهما البعد الجيواقتصادي بالبعد الأمني والسيادي. وتخلص الدراسة إلى أنّ نجاح هذا الرهان مرهون بمتغيرين اثنين: أمن الساحل المتدهور من جهة، ومسار التمويل والقرار الاستثماري النهائي للأنبوب من جهة ثانية، فضلاً عن التنافس المغربي-الجزائري الذي يؤطر المشهد الطاقوي والأمني في شمال إفريقيا والساحل. ****الكلمات المفتاحية:**** المغرب، العمق الأفريقي، المبادرة الأطلسية، أنبوب الغاز نيجيريا-المغرب، الجيواقتصاد، أمن الطاقة، الساحل، الصحراء.

Abstract

This study examines two major projects led by Rabat toward its African hinterland :the Atlantic Initiative ,which aims to grant the landlocked Sahel states access to the Atlantic Ocean ,and the African Atlantic Gas Pipeline ,known as the Nigeria-Morocco pipeline. It argues that these are not merely economic infrastructures but geopolitical levers in which the geo-economic dimension intersects with the security and sovereignty dimensions. The study concludes that the success of this bet depends on two variables :the deteriorating security of the Sahel on one hand ,and the financing and Final Investment Decision of the pipeline on the other ,alongside the Moroccan-Algerian rivalry that frames the energy and security landscape of North Africa and the Sahel.

****Keywords **:** Morocco ,African depth ,Atlantic Initiative ,Nigeria-Morocco Gas Pipeline ,geo-economics ,energy security ,Sahel ,Western Sahara.

مقدمة

لم يعد التوجّه الإفريقي للمغرب سياسةً ظرفية تُقاس بعدد الزيارات الملكية أو الاتفاقيات الموقعة، بل غدا خياراً بنيوياً أعادت الرباط من خلاله ترتيب أولوياتها الخارجية على مدى عشرين سنة. وكانت العودة إلى الاتحاد الإفريقي في يناير 2017، بعد انسحابٍ دام ثلاثة وثلاثين عاماً، العلامة الأبرز على هذا التحول؛ لكنها لم تكن بدايته، إذ سبقتها موجتان من الاستثمار المغربي جنوب الصحراء، انطلقت أولاهما في مطلع الألفية نحو غرب إفريقيا الفرنكوفوني عبر الأنبار والاتصالات، وامتدت ثانيتهما إلى الفوسفاط

والعقار والصناعة الدوائية.³³¹⁹ وقد تحوّل المغرب في غضون ذلك إلى ثاني أكبر مستثمر إفريقي في القارة، بعدما وُجّه ثلثا استثماراته الخارجية المباشرة بين سنتي 2008 و2015 نحو بلدان إفريقية.³³²⁰

غير أنّ ما يعطي هذا العمق الإفريقي معناه الاستراتيجي اليوم ليس حجم الاستثمار في ذاته، بل انتقاله من منطق التمويع الاقتصادي إلى منطق بناء بنية إقليمية يقودها المغرب. وفي هذا الانتقال يندرج مشروعان أطلقتهما الرباط في ظرف إقليمي شديد التقلب: المبادرة الأطلسية بشقّها، والمشروع الطاقى الكبير الممتدّ من خليج غينيا إلى الشاطئ المتوسطي.

ويقتضي ضبط الموضوع تمييزاً أولياً بين مستويين كثيراً ما يُخلط بينهما تحت تسمية «المبادرة الأطلسية». فهناك أولاً «مسار الدول الإفريقية الأطلسية "Rabat Process"» الذي أُطلق سنة 2022 ويضمّ ثلاثاً وعشرين دولة ساحلية تمثل نحو أربعين في المائة من ساكنة القارة وتستوعب سبعين في المائة من مبادلاتها، ويتوقّف على أمانة دائمة بالرباط.³³²¹ وهناك ثانياً المبادرة التي أعلن عنها الملك محمد السادس في نونبر 2023 لتمكين دول الساحل الحبيسة من الولوج إلى المحيط الأطلسي عبر التراب المغربي.³³²²

والمبادرة الثانية هي الأضيق مجالاً والأشدّ حمولةً أمنية، لأنها تخاطب فضاء يمرّ بأعمق أزمارته منذ عقود. أمّا المشروع الطاقى فهو أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي، ثمرة مذكرة تفاهم وقّعتها الرباط وأبوجا سنة 2022، ويُراد له أن ينقل الغاز النيجيري على طول الساحل الأطلسي لغرب إفريقيا وصولاً إلى المغرب فأوروبا.³³²³ وليس المشروعان منفصلين في التصوّر المغربي، بل يلتقيان في ميناء الداخلة الأطلسي وفي فكرة الممرّ الأطلسي الجامع بين البنية اللوجستية والبنية الطاقية.

ويقتضي هذا التداخل أيضاً ضبط المفهوم الذي نقارب به الموضوع. فالجيواقتصاد "Goeconomics"، بوصفه استعمالاً للأدوات الاقتصادية بلوغاً لأهداف جيوسياسية، هو الإطار الأنسب لقراءة مشروعين يجمعان بين منطق السوق ومنطق النفوذ. أمّا «العمق الإفريقي» فليس مصطلحاً وصفيّاً لموقع جغرافي، بل هو تعبيرٌ عن تصوّر استراتيجي يجعل من إفريقيا مجالاً حيويّاً للمغرب لا مجرد سوقٍ للتصدير. وبهذا المعنى فإنّ المبادرة والأنبوب ليسا مشروعين في إفريقيا، بل مشروعان لإفريقيا يُراد بهما إعادة رسم موقع المغرب داخلها.

من هذا التداخل تنبثق إشكالية الدراسة: كيف يشغل كلّ من المبادرة الأطلسية وأنبوب الغاز بوصفهما أداتين تُفصّحان عن البعدين الجيواقتصادي والأمني للعمق الإفريقي للمغرب؟ وإلى أيّ حدّ يعكس هذا التفاعل استراتيجيّة متماسكة، أم أنه يظلّ رهين إكراهات بنوية تحدّ من قابليته للتحقق؟ ويتفرّع عن هذا السؤال المركزي سؤالان: ما الذي يجعل مشروعاً اقتصادياً في ظاهره حاملاً لرهان سيادي وأمني في عمقه؟ وهل يملك المغرب من عناصر القوة ما يكفي لتثبيت قيادة جهوية في فضاء تتراحم فيه القوى وتتنافس فيه المشاريع؟

وتنطلق الدراسة من فرضية مؤدّاها أنّ المبادرة الأطلسية والأنبوب ليسا بنيتين تحتيتين محايدتين، بل رافعتان جيوسياسيتان توظّفهما الرباط لتحويل وزنها الاقتصادي إلى نفوذ إقليمي، وأنّ قابلية هذا التوظيف للنجاح مرهونة بمتغيّرين: تدهور الأمن في الساحل، ومسار التمويل والقرار الاستثماري النهائي "Final Investment Decision" للأنبوب. ولاختبار هذه الفرضية نستخدم مقاربة

3319 Sur les deux vagues d'investissement marocain en Afrique (banques, télécommunications, phosphates, immobilier, industrie pharmaceutique), voir : "Morocco's southward investment push a win for Africa", How we made it in Africa, 4 June 2024.

3320 "Morocco's phosphate diplomacy is reshaping Africa's agricultural future", Africa at LSE, London School of Economics, 18 June 2025. Selon cette source, entre 2008 et 2015, environ deux tiers des investissements directs étrangers du Maroc ont été orientés vers l'Afrique.

3321 Embassy of the Kingdom of Morocco in the United States, "Strengthening Atlantic Cooperation: Role of Morocco and Atlantic Partners", 2023. Le Processus des États africains atlantiques (Rabat Process) a été lancé en 2022 et regroupe 23 pays côtiers représentant 40% de la population du continent et 70% de ses échanges commerciaux.

3322 خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، الرباط، 6 نونبر 2023.

3323 "ECOWAS backs \$25b Nigeria-Morocco pipeline, construction awaits funding 10yrs on", The Guardian (Nigeria), July 2026. Le mémorandum d'entente entre l'ONHYM et la NNPC a été signé en 2022.

جيوسياسية تجمع بين أدوات التحليل الجيواقتصادي ونظرية المركب الأمني الإقليمي "Regional Security Complex Theory" كما بلورها باري بوزان وأولي ويفر، مع الاستئناس بأطروحات الواقعية الهجومية في تفسير التنافس المغربي-الجزائري. ونعالج الموضوع في مبحثين: نخصّص أولهما للبعد الجيواقتصادي للمشروعين بوصفهما رافعةً للاندماج الجهوي ولأمن الطاقة، ونفرد ثانيهما للبعد الأمني والسيادي بوصفه الشرط الخفي الذي يتوقف عليه المشروع برمته.

المبحث الأول: البعد الجيو اقتصادي .العمق الأفريقي بين المبادرة الأطلسية وأنبوب الغاز
يُبنى العمق الأفريقي للمغرب على قاعدة اقتصادية سبقت الخطاب السياسي ومهدت له. فقبل أن تصبح إفريقيا وجهةً للمبادرات الكبرى، كانت وجهةً لرأس المال المغربي في البنوك والاتصالات والفوسفات. غير أنّ المبادرة الأطلسية والأنبوب ينقلان هذه القاعدة إلى مستوى آخر: من استثمارٍ في اقتصادات البلدان إلى استثمارٍ في ربط هذه الاقتصادات ببعضها ببعض وبالسوق العالمية عبر بوابةٍ أطلسية يتحكّم المغرب في مفاتيحها. ونتناول في هذا المبحث الشقّ اللوجستي لهذا الربط عبر المبادرة الأطلسية وميناء الداخلة (المطلب الأول)، ثم الشقّ الطاقوي عبر الأنبوب وامتداده نحو أمن الطاقة الأوروبي (المطلب الثاني).

المطلب الأول: المبادرة الأطلسية ودينامية الاندماج الجهوي

لا يُفهم البعد الجيواقتصادي للمبادرة الأطلسية إلا في ضوء المشكل الذي تدّعي حله: مشكل البلدان الحبيسة. فدول الساحل تدفع كلفة موقعها الجغرافي مرتين، مرةً في ارتفاع كلفة النقل، ومرةً في تبعيتها لموانئ الجوار. وتقتزح المبادرة مخرجاً من هذه المعادلة عبر التراب المغربي وواجهته الأطلسية. ونتناول في هذا المطلب مسار العمق الأفريقي من العودة إلى الاتحاد الإفريقي إلى المبادرة (الفرع الأول)، ثم البنية اللوجستية للمبادرة وعلى رأسها ميناء الداخلة الأطلسي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: من العودة إلى الاتحاد الإفريقي إلى المبادرة الأطلسية

حين عاد المغرب إلى الاتحاد الإفريقي في نهاية يناير 2017، لم يكن يعود إلى مؤسسةٍ فحسب، بل كان يستكمل مساراً بدأه بأدوات الاقتصاد قبل أدوات الدبلوماسية. وقد لاحظت بياتريث ميسا أنّ المغرب انتقل خلال العقد الثاني من حكم محمد السادس من موقع الفاعل «السلي» إلى موقع «الوسيط» ثم «الفاعل المنبثق» في الفضاء الساحلي، عبر أداتين متكاملتين: دبلوماسية دينية تُروّج لإسلامٍ سنيٍّ وسطي بعد الأزميتين الليبية والمالية، وحضورٍ متدرّجٍ للشركات المغربية في السوق الإفريقية. 3324 هذا التوصيف دقيق، لأنه يربط العمل الاقتصادي بالعمل الرمزي بدل أن يفصل بينهما.

وفي قلب هذه الأداة الاقتصادية يقف المكتب الشريف للفوسفات. فالمغرب يملك النصيب الأكبر من الاحتياطي العالمي للفوسفات، وتُقدّر بعض الدراسات أنّ مخزونه قد يكفي لقرونٍ عند وتيرة الإنتاج الحالية، وهو ما منح الرباط ورقةً نادرة في نقاش الأمن الغذائي العالمي. 3325 وقد أنشأت المجموعة سنة 2016 فرعها «مكتب الفوسفات إفريقيا "OCP Africa"» الذي بات حاضراً في ستّ عشرة دولة، يوفّر أسمدةً مكثّفة مع تربة كل منطقة. ولم تكن هذه «دبلوماسية الفوسفات» عملاً خيراً؛ فقد رافقت الجولات الملكية الإفريقية في مطلع الألفية، وشكّلت رافعةً لتوسيع النفوذ في بلدانٍ كان كثير منها يعترف بالجمهورية الصحراوية. 3326 وإلى جانب الفوسفات، وسّعت أبنائك مثل التجاري وفا بنك وبنك إفريقيا حضورها في غرب القارة ووسطها، حتى غدت هذه الأبنائك قنوات التمويل الأساسية للقطاع الخاص المحلي. 3327

3324 Beatriz MESA, "Le Maroc, un «acteur émané» dans la géopolitique sahéenne", Paix et Sécurité Internationales, n° 6, 2018, DOI: 10.25267/paix_secur_int.2018.i6.07.

3325 "Morocco's phosphate diplomacy is reshaping Africa's agricultural future", Africa at LSE, 18 June 2025. Le Maroc contrôle environ 70% des réserves mondiales de phosphates.

3326 Ibid. Voir aussi : Western Sahara Resource Watch, "Morocco's P for Politics in Africa", 23 March 2017. OCP Africa a été créée en 2016 et opère dans seize pays.

3327 "African partnerships: a strategic priority for Morocco", Atalayar, 28 May 2026. Sur l'expansion d'Attijariwafa Bank et de Bank of Africa (ex-BMCE) en Afrique de l'Ouest et centrale.

على هذه الخلفية تنزل الأرقام التي تُختصر بها عادةً قصة الحضور المغربي: صادرات نحو إفريقيا انتقلت من نحو ثلاثمائة مليون دولار سنة 2004 إلى ما يفوق ثلاثة مليارات دولار سنة 2024، وعائدات لشركات مغربية مستثمرة في القارة تجاوزت مليارين ونصف المليار من الدولارات، تتركز حصّة وازنة منها في بلدان الساحل، وفي مقدّمها مالي التي تُعدّ ثالث وجهة للاستثمار المغربي في إفريقيا. 3328 هذه المعطيات تفسّر لماذا لم تأت المبادرة الأطلسية من فراغ: فالمغرب حين عرض على دول الساحل منفذاً أطلسياً، كان يعرض عليها ما يملك فيه رصيذاً اقتصادياً قائماً، لا وعداً مجرداً.

غير أنّ قراءة هذا المسار بوصفه صعوداً خطياً متّصلاً تُغفل انتكاسةً مهمّة. فطلب المغرب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "ECOWAS"، الذي قدّم سنة 2017 بُعيد العودة إلى الاتحاد الإفريقي، اصطدم بتحفظات من نيجيريا ومن دول أخرى، وظلّ معلقاً دون حسم. وقد رأت مؤسسة كارنيغي في المبادرة الأطلسية تعويضاً جزئياً عن هذا الإخفاق، ومحاولةً لبناء تجمعٍ بديل يمنح الرباط ما لم تمنحه إياه العضوية في المجموعة. 3329 وهذه ملاحظة تستحق الوقوف، لأنها تكشف أنّ المبادرة ليست فقط مشروع ربطٍ للساحل، بل أيضاً جوابٌ عن حدود المسار المؤسّساتي الذي سلكه المغرب في غرب إفريقيا.

الفرع الثاني: ميناء الداخلة الأطلسي والممرات اللوجستية نحو الساحل

تقوم المبادرة الأطلسية على معطى اقتصادي صلب: البلدان الحبيسة تدفع أثماناً باهظة لغياب المنفذ البحري. فكلّفة الشحن بالنسبة إليها تفوق المعدّل العالمي بنسبةٍ قد تبلغ أربعاً وسبعين في المائة، وتصل كلّفة النقل في بعض التقديرات إلى ما بين ثلاثين وأربعين في المائة من قيمة الواردات، وهو عبء يُفقد اقتصاداتها القدرة على المنافسة قبل أن تدخل السوق. 3330 وقد أدرج المنتظم الدولي هذا الإشكال ضمن أولوياته عبر برنامج عمل «أوازا» (2024-2034) الذي اعتمد في المؤتمر الثالث للبلدان النامية غير الساحلية بتركمانستان في غشت 2025، ما وقرّ للمبادرة المغربية إطاراً معيارياً دولياً تندرج فيه. 3331

البنية التي تقترحها الرباط لحلّ هذه المعادلة تتمحور حول ميناء الداخلة الأطلسي، المقام قرب الكركرات بمنطقة الأركوب، بكلّفةٍ تناهز ملياراً وثلاثمائة مليون دولار، ويُنتظر أن يدخل الخدمة في أفق 2028. 3332 ويُراد لهذا الميناء أن يكون رأس ممرٍ لوجستي يربطه بشبكةٍ من الطرق والسكك نحو موريتانيا فمالي وبقية دول الساحل. وتُقدّر الدراسات الصادرة عن مركز السياسات من أجل الجنوب الجديد أنّ تشغيل هذا الممرّ قد يضيف ما بين نقطةٍ وثلاثة أعشار النقطة ونقطةٍ وتسعة أعشارها إلى الناتج الداخلي الإجمالي المجمّع ليوركينا فاصو ومالي والنيجر في أفق 2030، شريطة توقّر شرطين تقنيين: قابلية التشغيل البيئي بين الطرق والسكك، ورقمنة المساطر الجمركية. 3333

وهذا التحقّق الأخير جوهرى، وكثيراً ما يُغفل في الخطاب الاحتفالي حول المبادرة. فالممرّ لا يُقاس بطول الطريق المعبّدة، بل بزمان عبور البضاعة، وهذا الزمان رهينٌ بالمساطر الإدارية والجمركية أكثر مما هو رهينٌ بالإسمنت. ولذلك فإنّ المبادرة، بقدر ما هي

3328 Intissar FAKIR (ed.), "Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership", Carnegie Endowment for International Peace (Sada), 2024. Les exportations marocaines vers l'Afrique sont passées de 300 millions à plus de 3 milliards de dollars entre 2004 et 2024.

3329 Ibid. Le Maroc cherche à travers cette initiative à compenser l'échec de sa candidature à la CEDEAO.

3330 "African partnerships: a strategic priority for Morocco", Atalayar, 2026 ; et Policy Center for the New South, "Morocco's Atlantic Initiative: A Catalyst for Sahel-Saharan Integration", 10 December 2024. Les coûts logistiques atteignent 30 à 40% de la valeur des importations pour les pays enclavés.

3331 Buraq Shadi ABDULSALAM, "The Moroccan Atlantic Initiative: A strategic vision for the development of African countries in the Sahel", Atalayar, 21 August 2025. Le Programme d'action d'Awaza (2024-2034) a été adopté lors de la troisième Conférence des pays en développement sans littoral, Turkménistan, 5-8 août 2025.

3332 "Morocco's Atlantic gambit: linking restive Sahel to ocean", AFP / France 24, 29 June 2025. Le port de Dakhla Atlantique, situé à El Argoub, est estimé à 1,3 milliard de dollars, avec une mise en service prévue vers 2028.

3333 Projections rapportées par : "Morocco's 2025 Atlantic Initiative: Measuring Its Impact on Regional Integration", African Diplomats, 16 May 2025, d'après le Policy Centre for the New South.

مشروع بنية تحتية صلبة، هي مشروع بنية تحتية «ناعمة» من التنسيق الجمركي والمعايير المشتركة، وهنا تكمن صعوبتها الحقيقية لا في التمويل وحده.

ويلتقي حول هذا الممر فاعلون من خارج المنطقة. فقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعداداً لاستكشاف تمويل مشترك عبر آلية «البوابة العالمية "Global Gateway"»، كما رصد باحثون تقاطعاً بين المبادرة ومنطق الاقتصاد الأزرق الذي تشتغل عليه المفوضية الأوروبية.³³³⁴ ولا يخلو هذا الاهتمام الأوروبي من حساب: فأوروبا التي فقدت جانباً من نفوذها في الساحل بعد انسحاب القوات الفرنسية، تجد في المبادرة المغربية قناة للبقاء حاضرة في المنطقة عبر وسيط تعدّه موثقاً. وقد لاحظت الباحثة بياتريث ميسا أنّ المغرب استفاد من هذا الفراغ ليضع نفسه «شريكاً يُعتمد عليه من الجنوب العالمي»، مستثمراً في إخفاقات غيره أكثر مما استثمر في قوته الذاتية.³³³⁵

على أنّ ورقة الداخلة تحمل وجهاً آخر لا يفصل عن الاقتصاد: فالميناء يقع في الصحراء المتنازع بشأنها، وبنائه وتشغيله يرسّخان الأمر الواقع المغربي فيها. وسنعود إلى هذا البعد السيادي في المبحث الثاني، لكن يكفي هنا التنبيه إلى أنّ المبادرة الأطلسية تربط، منذ لحظة تصوّرها، بين رهان تنموي ورهان ترابي، وأنّ هذا الربط هو مصدر قوتها ومكمن هشاشتها في آن واحد. وخلاصة هذا المطلب أنّ المبادرة الأطلسية تحوّل موقع المغرب الجغرافي إلى مورد استراتيجي، إذ تجعل من واجهته الأطلسية بوابة لقارة حبيسة في عمقها. لكنّ هذا التحويل يظلّ مشروطاً بما هو أبعد من البنية التحتية: بالتنسيق الجمركي، وباستقرار الممرات، وبتمسوية الخلفية الترابية. وهي شروط يشترك بعضها مع المشروع الطاقّي الذي ننتقل إليه.

المطلب الثاني: أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي رافعة جيو اقتصادية

إذا كانت المبادرة الأطلسية تنقل السلع، فإنّ الأنبوب ينقل الطاقة والقيمة الاستراتيجية معاً. فمشروع أنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي "African Atlantic Gas Pipeline" ليس مجرد بنية لنقل الغاز، بل هو رهان مزدوج: تنموي لدول غرب إفريقيا، وطاقّي لأوروبا الباحثة عن بدائل للغاز الروسي. وتتناول في هذا المطلب البنية التقنية والاقتصادية للمشروع ومسار قراره الاستثماري (الفرع الأول)، ثم موقعه في معادلة أمن الطاقة الأوروبي وتنافس مع أنبوب الغاز العابر للصحراء (الفرع الثاني).

الفرع الأول: البنية التقنية والاقتصادية ومسار القرار الاستثماري النهائي

تعود فكرة نقل الغاز النيجيري نحو أوروبا عبر الساحل الأطلسي لغرب إفريقيا إلى مذكرة التفاهم التي وقّعها المكتب الوطني للهيدروكربونات والمعادن "ONHYM" والشركة الوطنية النيجيرية للبترول "NNPC" سنة 2022. ويمتدّ الأنبوب المقترح على نحو ستة آلاف كيلومتر (تصل بعض التقديرات بها إلى قرابة سبعة آلاف)، ويعبر ثلاث عشرة دولة على طول الواجهة الأطلسية، بطاقة سنوية تناهز ثلاثين مليار متر مكعب، يُوجّه منها ما يصل إلى خمسة عشر ملياراً نحو المغرب والسوق الأوروبية. ويُنتظر أن يوفر ولوّجاً للطاقة لنحو أربع مائة مليون نسمة.³³³⁶ أمّا القطعة المغربية وحدها فتقدّر كلفتها بخمسة وعشرين مليار دولار، وتمتدّ على ألفين ومائتين وعشرين كيلومتراً، منها ألف وثمانمائة وثلاثون برية وثلاثمائة وتسعون بحرية، ويبلغ قطر الأنبوب ثمانين وأربعين بوصة، وتتوزّع عليه أربع محطات ضغط قرب بوجدور وطانطان وأكادير وآسفي.³³³⁷

3334 Ibid. Sur l'intérêt de l'Union européenne via l'instrument Global Gateway et les convergences avec l'économie bleue.

3335 Propos de Beatriz MESA, professeure à l'Université Internationale de Rabat, rapportés par : "Morocco's Atlantic gambit: linking restive Sahel to ocean", France 24, 29 June 2025.

3336 Energy Partnership Morocco-Germany, "Nigeria-Morocco Gas Pipeline Finalises Route", 2025. Le tracé de près de 6 000 km traverse 13 pays, avec une capacité annuelle d'environ 30 milliards de m³, dont jusqu'à 15 milliards destinés au Maroc et à l'Europe, desservant quelque 400 millions de personnes.

3337 "Morocco Details \$25B Pipeline Segment Linking West African Gas to Europe Ahead of FID", Pipeline Technology Journal, 2026. Le segment marocain s'étend sur 2 220 km (1 830 km terrestres et 390 km en mer), avec quatre stations de compression près de Boujdour, Tan-Tan, Agadir et Safi.

هذه الأرقام تكشف طبيعة المشروع أكثر مما تكشفه الخطابات: فهو مشروعٌ ضخّم بمعايير البنية التحتية العالمية، ممتدٌ في الزمن على عقدين تقريباً وعلى مراحل، ومكلفٌ إلى حدٍّ يجعل تمويله المسألة المركزية. وقد تدرّج المشروع في مساره المؤسّساتي بثباتٍ لافت: مصادقة قادة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مبدئياً في دجنبر 2024، ثم توقيع اتفاق حكومي دولي "Intergovernmental Agreement" في قمة المجموعة بفریتاون بسيراليون في صيف 2026، وهو الاتفاق الذي وفّر الإطار القانوني لتقدّم الدول المشاركة. 3338 كما استُكمِلت دراسات الهندسة الأمامية "FEED" وحُدّد المسار الأمثل للأنبوب، ويُتَظَر أن تُنشأ شركة المشروع بمقرّ في الدار البيضاء وهيئةً علياً للأنبوب بمقرّ في أبوجا. 3339

لكنّ المشروع، رغم هذا التقدّم المؤسّساتي، لم يبلغ بعد محطّته الفاصلة: القرار الاستثماري النهائي "Final Investment Decision" والتمويل المرتبط به. وقد كان هذا القرار مبرمجاً في دجنبر 2024، ثم أُجّل إلى مطلع 2025، وصرّحت أمينة بنخضرة، المديرّة العامة للمكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن، بأنّ الرباط تستعدّ له وأنها أمنت أحد كبار المجمعين في أوروبا لشراء الغاز المصدر. 3340 ومع ذلك ظلّ القرار معلّقاً، وهو ما يفرض قدراً من الرصانة في تقدير آفاق المشروع.

ولا بدّ هنا من مواجهة الاعتراض في أقوى صوره. يذهب المتحفّظون إلى أنّ مشروعاً بهذا الطول وهذه الكلفة، يعبر ثلاث عشرة دولة بعضها هشّ أمنياً، ويمتدّ على عقدين، إنما هو أقرب إلى الطموح السياسي منه إلى الجدوى الاقتصادية، ويستشهدون بتعثر مشاريع أنابيب داخل نيجيريا نفسها. وهذا اعتراضٌ جدي لا يُردّ بالتمنّي. غير أنّ ما يُضعفه أنّ الجزء الأكثر حساسية من المشروع، وهو الجزء المغربي، يمرّ في مجالٍ مستقرّ نسبياً وعلى امتدادٍ بحري يتفادى مناطق النزاع البرّي في الساحل، وأنّ التدرّج المرحلي للمشروع وربطه بالبنية القائمة يجعلانه قابلاً للإنجاز على دفعات لا دفعةً واحدة. فالسؤال، في تقديرنا، ليس هل يُنجز الأنبوب أو لا يُنجز، بل بأيّ إيقاع وبأيّ تمويل، وهو سؤالٌ يتجاوز التقنية إلى الجيوسياسية.

الفرع الثاني: أمن الطاقة الأوروبي والتنافس مع أنبوب الغاز العابر للصحراء

اكتسب المشروع زخمه الحقيقي من سياقٍ خارجي: أزمة الطاقة الأوروبية بعد الحرب الروسية-الأوكرانية. فقد كشفت الحرب هشاشة اعتماد أوروبا على الغاز الروسي، ودفعتها إلى البحث المحموم عن بدائل، بعدما تراجعت إمدادات الغاز الروسي بالأنابيب إلى القارة تراجعاً حاداً خلال 2022. 3341 وفي هذا الفراغ برزت إفريقيا مورداً محتملاً، وبرز الأنبوب الإفريقي الأطلسي أحد أدوات تنويع الإمداد. وقد بيّنت دراسةٌ حديثة اعتمدت منهجية القرار متعدد المعايير أنّ الأنبوب قد يخفّض تبعية أوروبا للغاز الروسي تخفيضاً معتبراً، لكنّ الإحلال الكامل يظلّ متعذراً دون استثماراتٍ منسّقة وتدابير مكتملة، وأنّ صيغة الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتقاسم العائدات هي الأنسب لتمويله. 3342

بيد أنّ قراءة الأنبوب بوصفه مشروعاً اقتصادياً صرفاً تُفقد نصف معناه. فالمشروع أداة جيوسياسية بامتياز، وهذا ما يظهر بوضوح حين يُقارَن بمنافسه: أنبوب الغاز العابر للصحراء "Trans-Saharan Gas Pipeline" الذي يربط نيجيريا بأوروبا عبر النيجر والجزائر. فقد أظهر فاتح داغ، في مقارنة بين المشروعين، أنهما ليسا خيارين تقنيين متكافئين، بل رافعتان للنفوذ في التنافس

3338 "ECOWAS backs \$25b Nigeria-Morocco pipeline", The Guardian (Nigeria), July 2026. L'approbation des chefs d'État de la CEDEAO remonte à décembre 2024 ; l'accord intergouvernemental a été signé au sommet de la CEDEAO à Freetown (Sierra Leone).

3339 "ECOWAS Member States Endorse Nigeria-Morocco African Atlantic Gas Pipeline", Morocco World News, July 2026. La société de projet sera basée à Casablanca et l'Autorité supérieure du pipeline à Abuja.

3340 "Nigeria-Morocco Pipeline Investment Decision Postponed to Early 2025", Pipeline and Gas Journal (Reuters), 2024. Déclaration d'Amina Benkhadra, directrice générale de l'ONHYM, à la conférence Invest in Africa Energy, Paris.

3341 Andreas GOLDTHAU and Richard YOUNGS, "The EU Energy Crisis and a New Geopolitics of Climate Transition", JCMS: Journal of Common Market Studies, Vol. 61, 2023, DOI: 10.1111/jcms.13539. De juillet à septembre 2022, les exportations de gaz russe par gazoduc vers l'Europe ont chuté d'environ 74% par rapport à 2021.

3342 Ayat-Allah BOURAMDANE, "Natural Gas Transit from West Africa to Europe (Africa Atlantic Gas Pipeline) to Maximize Energy Security and Transit Revenues by 2050", Journal of Geo-Energy and Environment, 2026, DOI: 10.62762/jgee.2025.372522.

الجهوي بين الرباط والجزائر، وأنّ كلّاً منهما يعيد رسم خريطة التحالفات في شمال إفريقيا والساحل وغرب إفريقيا. 3343 وفي الاتجاه نفسه ذهبت أوكسانا فويتوك إلى أنّ السؤال الحاسم بين المشروعين ليس أيّهما أجدى اقتصادياً، بل أيّهما أوفر حظاً للتحقق في ضوء التحوّلات في سوق الطاقة الأوروبية، وأنّ موقع المغرب بوصفه بلد عبورٍ يمنحه ورقةً استراتيجية رغم كونه مستورداً صافياً للطاقة. 3344

وليست فكرة نقل الغاز النيجيري إلى أوروبا وليدة اللحظة الراهنة، بل تعود إلى مطلع الثمانينيات حين درست مكاتب هندسية مساراتٍ متعدّدة، كان أحدها يعبر النيجر ومالي وموريتانيا نحو المغرب قرب مضيق جبل طارق، وثانها يعبر الجزائر نحو تونس بإيطاليا. 3345 والدلالة أنّ الخيار «الأطلسي» و«العابر للصحراء» ظلّا يتنافسان منذ أربعة عقود، وأنّ ما تغيّر ليس الجغرافيا بل موازين القوى التي ترجّح هذا المسار أو ذاك. ولتقريب الفرق بين المشروعين نورد الجدول الآتي الذي يستخرج القاسم المشترك ومكامن الاختلاف بينهما:

المعيار	الأنبوب الأطلسي (نيجيريا-المغرب)	الأنبوب العابر للصحراء (نيجيريا-الجزائر)
المسار	ساحلي أطلسي بمحاذاة غرب إفريقيا	بري عبر النيجر ثم الجزائر
الطول التقريبي	نحو 6000 كلم	نحو 4300 كلم
عدد دول العبور	13 دولة	3 دول (نيجيريا، النيجر، الجزائر)
الطاقة السنوية	نحو 30 مليار متر مكعب	تقديرات متفاوتة قاربت 30 ملياراً
الكلفة التقديرية	نحو 25 مليار دولار (الشطر المغربي)	تقديرات متفاوتة
الوضع (2026)	استُكملت الدراسات الهندسية وينتظر القرار الاستثماري	مذكّرة تفاهم محدّثة دون إنجاز
الميزة الأساسية	تفادي مناطق النزاع البري عبر مسار بحري	قصر المسافة والبنية الجزائرية القائمة
الخطر الأساسي	الطول والكلفة والتمويل	العبور في قلب منطقة النزاع بالنيجر والساحل

جدول رقم (1): مقارنة بين مشروعَي أنبوب الغاز الأطلسي والأنبوب العابر للصحراء. إعداد الباحث استناداً إلى المصادر المشار إليها في هذا الفرع.

3343 Fatih DAG, "The African Atlantic Gas Pipeline and the Trans-Saharan Gas Pipeline: Geopolitical Competition in North Africa, West Africa, and the Sahel Triangle", Ortadogu Etutleri, 2025, DOI: 10.47932/ortetut.1745945.

3344 Oksana VOYTUYUK, "New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa", African Journal of Economics, Politics and Social Studies, Vol. 2, No. 1, 2023, DOI: 10.15804/ajepss.2023.1.02.

3345 Sur les études anciennes du tracé, voir : Michael MUENZLER, "Trans-Sahara pipeline would deliver Nigeria gas to Europe", 1983 (l'étude Bechtel envisageait un "Cas C" traversant le Niger, le Mali, la Mauritanie et le Maroc près de Gibraltar) ; et Peter TRUSCOTT, "Algeria, Nigeria and the Trans-Saharan Pipeline", Whitehall Papers, 2009, DOI: 10.1080/02681300903415491.

ويكشف الجدول أنّ التفاضل بين المشروعين ليس في الطول والكلفة، حيث يتفوّق المشروع الجزائري بوضوح، بل في توزيع المخاطر. فالمسار الأقصر يمرّ في المجال الأخطر، والمسار الأطول يتفادى هذا المجال بمحاذاة بحرية. وهذه المفارقة هي ما يجعل الأفضلية التقنية للمشروع الجزائري غير حاسمة، ويمنح المشروع المغربي حظوظاً لا تتناسب مع بُعد الجغرافي عن أوروبا. ولا يفهم هذا التنافس بمعزل عن حدث رمزي سبقه: إغلاق أنبوب الغاز المغربي-الأوروبي في فاتح نونبر 2021 بعد انتهاء عقد العبور دون تجديد، على خلفية القطيعة الجزائرية-المغربية. وقد قرأ فرانسيس غيليس في هذا الإغلاق علامةً على «فكّ ارتباط» اقتصادي متزايد بين ضفتي المغرب العربي، وعلى عجز أوروبا عن التفكير الاستراتيجي في منطقة مهمة لأمنها بسبب انقسام دولها. 3346 والمفارقة أنّ المغرب الذي وجد نفسه سنة 2021 خارج خريطة عبور الغاز الجزائري، يسعى اليوم إلى أن يصبح، عبر الأنبوب النيجيري، عقدةً في خريطة جديدة يرسمها بنفسه.

ويتّصل بهذا الرهان الطاقّي بُعدٌ مستقبلي لا يقل أهمية: الهيدروجين الأخضر. فالمغرب كان أول بلد يوقع اتفاقاً مع ألمانيا في هذا المجال سنة 2020، وأطلقت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة مشروعاً لإنتاجه. 3347 وقد صنّفت دراسة حديثة اعتمدت مقاربتين "TOPSIS" و"VIKOR" المغرب في مقدّمة الموزّدين المحتملين للهيدروجين الأخضر نحو فرنسا، متقدّماً على الجزائر وناميبيا، مع توصية ببناء شبكة إقليمية في شمال إفريقيا تستفيد من البنية الأنبوبية القائمة. 3348 وهذا يعني أنّ الأنبوب لا يُقرأ فقط في زمن الغاز، بل في أفق تحوّل طاقّي قد يجعل البنية نفسها ممراً للطاقة النظيفة لاحقاً، وهو ما يمنح المشروع عمراً استراتيجياً يتجاوز عمر الغاز الأحفوري.

وخلاصة هذا المبحث أنّ المشروعين، اللوجستي والطاقّي، يتقاطعان في وظيفة واحدة: تحويل موقع المغرب من طرف في خرائط غيره إلى مركز في خريطة يرسمها. لكنّ هذا التحويل الجيواقتصادي يظلّ معلقاً على شرط لم نعالجه بعد، هو الأمن. فلا ممرّ لوجستي في ساحل محاصر، ولا أنبوب في مجال لا يأمن على منشأته. وهذا ما ننتقل إليه.

المبحث الثاني: البعد الأمني والسيادي. رهانات الاستقرار والقيادة الجبهوية
يخطئ من يقرأ المبادرة الأطلسية والأنبوب في خانة التنمية وحدها. فالمشروعان وُلدا في لحظة أمنية بامتياز، ويخاطبان فضاءً يُصنّف اليوم بؤرة الإرهاب الأولى في العالم. بل إنّ البعد الأمني ليس عرضاً طارئاً على المشروعين، بل هو أحد محرّكتهما الأصلية، وهو في الوقت نفسه أخطر ما يهدّدهما. ونتناول في هذا المبحث الأمن بوصفه مدخلاً للمبادرة في ساحل هشّ ومحاصر (المطلب الأول)، ثم الرهان السيادي والتنافس المغربي-الجزائري بوصفهما الخلفية التي توطّر المشروع برمته (المطلب الثاني).

المطلب الأول: الأمن مدخلاً للمبادرة. الساحل بين الهشاشة والحصار
لا يفهم إقبال دول الساحل على العرض المغربي إلا بقدر ما يفهم عمق أزمتها الأمنية. فهذه الدول لم تقبل المبادرة لأنها الأفضل اقتصادياً فحسب، بل لأنّ بدائلها تضيق يوماً بعد يوم تحت وطأة العنف والحصار وإعادة اصطفاف التحالفات. ونتناول في هذا المطلب تحوّل التهديد الجهادي وحصار الممرّات التجارية (الفرع الأول)، ثم موقع المغرب بوصفه فاعلاً أمنياً «منبثقاً» يربط بين التنمية والأمن (الفرع الثاني).

3346 Francis GHILES, "Escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline", Notes Internationales CIDOB, n° 260, 2021, DOI: 10.24241/notesint.2021/260/en. Le gazoduc Maghreb-Europe a été fermé le 1er novembre 2021.

3347 Middle East Institute, "Morocco's New Challenges as a Gatekeeper of the World's Food Supply", 8 January 2026. Le Maroc a été le premier pays à signer un accord sur l'hydrogène vert avec l'Allemagne en juin 2020.

3348 Pierre GERARD et al., "The Africa-Europe energy interconnection: Assessing green hydrogen suppliers for France", Renewable and Sustainable Energy Reviews, 2026, DOI: 10.1016/j.rser.2025.116629.

الفرع الأول: تحوّل التهديد الجهادي وحصار الممرات التجارية

عرف الساحل خلال العقد الأخير تحوّلًا في طبيعة التهديد الجهادي، من عمليات متفرقة إلى استراتيجية ممنهجة تستهدف الاقتصاد والدولة معاً. وتتصدّر هذا المشهد جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، وهي تحالف جهادي مرتبط بتنظيم القاعدة تأسس سنة 2017، بات يُعدّ الأخطر في المنطقة.³³⁴⁹ ومنذ شتنبر 2025، انتقلت الجماعة إلى تكتيك جديد: حصار الإمدادات. فقد فرضت حظراً على استيراد الوقود إلى مالي من السنغال وغينيا وساحل العاج وموريتانيا، وأحرقت الصهاريج وخطفت السائقين، فتسببت في نقص حادّ للوقود وفي ارتفاع الأسعار وشلل في التجارة، بلغ حدّ تهديد العاصمة باماكو نفسها.³³⁵⁰ وأهمية هذا التكتيك أنه يضرب المبادرة الأطلسية في مقتلها ويبرّر وجودها في آن واحد. فحصار الممرات هو بالضبط ما تُعدّ المبادرة بتجاوزه عبر منفذٍ أطلسي بديل. لكنّ المفارقة أنّ الممرات التي يُراد لها أن تربط الساحل بالداخل هي نفسها الممرات المهدّدة بالعنف. وقد نبّه معهد الدراسات الأمنية إلى أنّ تكتيك الحصار امتدّ أثره إلى ما وراء حدود مالي ليطال النشاط الاقتصادي الإقليمي، وأنّ ممرّ داكار-باماكو، وهو محورٌ استراتيجي، من أشدّ المحاور تضرراً، علماً أنّ مالي كانت أوّل زبونٍ للسنغال سنة 2024 باستيعابها أكثر من ربع صادراته.³³⁵¹ فالتهديد إذن لا يقف عند الدول الحبيسة، بل يبلغ الدول الساحلية التي يُفترض أن تكون منافذها آمنة.

ولم يبقَ هذا التمدّد حبيس الساحل الأوسط. فقد رصدت مجموعة الأزمات الدولية توجّه الجماعة نحو دول خليج غينيا الساحلية، محدّرةً من أنّ السيطرة الترابية ليست أولويتها بقدر ما هي زعزعة الدول وإنهاكها.³³⁵² وسجّلت بنين خلال سنة 2025 ارتفاعاً في عدد القتلى بنسبةٍ ناهزت سبعين في المائة قياساً بالفترة نفسها من 2024، وتوالى محاولات الانقلاب في المنطقة، من غينيا-بيساو إلى محاولة في بنين أواخر 2025.³³⁵³ هذا الانزلاق نحو الجنوب يجعل من الأمن مسألةً عابرة للحدود بامتياز، ويصدّق ما ذهب إليه الباحثون من أنّ أمن كل دولة في المنطقة لا ينفصل عن أمن جيرانها، وأنّ معالجة التهديد في العزلة شبه مستحيلة.³³⁵⁴

وقد ضاعف من هذه الهشاشة انسحاب المظلة الأمنية الخارجية. فبعد رحيل بعثة الأمم المتحدة "MINUSMA" في نهاية 2023، وبعد انسحاب القوات الفرنسية، وجدت دول الساحل نفسها أمام فراغٍ أمني ملأته جزئياً شراكاتٌ جديدة مع موسكو. وقد حلّ ماتيو ريكار هذا الانسحاب الفرنسي بوصفه سقوطاً «متردّداً» أملت حدود المعمار الأمني الفرنسي من جهة، ونشوء تصوّر سيادي مضادّ لدى المجالس العسكرية الساحلية من جهة ثانية.³³⁵⁵ وفي هذا الفراغ تحديداً يجد العرض المغربي مكانه، بوصفه بديلاً لا يحمل الأثقال الاستعمارية التي حملها الحضور الفرنسي.

³³⁴⁹ International Crisis Group, "Understanding JNIM's Expansion Beyond the Sahel", Africa Report N° 321, 2026. Le Jama'at Nusrat al-Islam wal-Muslimin (JNIM), coalition affiliée à al-Qaïda, a été fondé au Mali en 2017.

³³⁵⁰ Security Council Report, "West Africa and the Sahel, November 2025 Monthly Forecast". Depuis septembre 2025, le JNIM a imposé un blocus sur les importations de carburant au Mali en provenance du Sénégal, de la Guinée, de la Côte d'Ivoire et de la Mauritanie.

³³⁵¹ Institute for Security Studies (ISS Africa), "JNIM's blockade tactics threaten West Africa's trade corridors", 2026. En 2024, le Mali était le premier client du Sénégal, absorbant 26,5% de ses exportations (environ 1,42 milliard de dollars).

³³⁵² International Crisis Group, "Understanding JNIM's Expansion Beyond the Sahel", op. cit.

³³⁵³ "Jihadist Expansion in the Sahel: Risks and Implications for Coastal West Africa", Vision of Humanity (Institute for Economics and Peace), 2026 ; et Chatham House, "West Africa needs regional solutions to combat the escalating Sahel security crisis", 10 December 2025.

³³⁵⁴ Stephen Osaherumwen IDAHOSA et al., "Regional Security Complex and Threat Dynamics of the Sahelian States", Vestnik RUDN. International Relations, Vol. 23, No. 1, 2023, DOI: 10.22363/2313-0660-2023-23-1-67-87.

³³⁵⁵ Maxime RICARD et al., "Anatomy of a Fall: Understanding France's Reluctant Retreat from Central Sahel", Geopolitics, 2025, DOI: 10.1080/14650045.2024.2446437. La mission des Nations unies (MINUSMA) s'est retirée fin 2023.

ويتّضح هذا التموّج في المسار المؤسّساتي الذي رافق المبادرة، فدخل الساحل الثلاث، بعد انسحابها من المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، أسست في شتنبر 2023 «تحالف دول الساحل "AES"»، وظلّت رغم ذلك رهينة لموانئ دول الجوار مثل بنين وغانا وساحل العاج والطنوغو، وهي موانئ قد يضيق الولوج إليها مع كلّ توتّر مع المجموعة. 3356 في هذا السياق استقبل الملك محمد السادس بالرباط في الثامن والعشرين من أبريل 2025 وزراء خارجية دول التحالف الثلاث إضافةً إلى تشاد، وعرض عليهم تصوّره لتمكينهم من الولوج الأطلسي، فأعلنوا التزامهم بالمبادرة وتسريع تنزيلها. 3357 وتجدد هذا الالتزام في نيويورك على هامش الدورة الثمانين للجمعية العامة للأمم المتحدة في شتنبر 2025، حين تابع وزير الخارجية ناصر بوريطة مع نظرائه الساحليين مآلات المبادرة. 3358 هذا التدجّج من الاستقبال الملكي إلى المتابعة الأممية يكشف أنّ المبادرة انتقلت من مستوى الإعلان إلى مستوى المؤسسة، وإن ظلّت دون بنية تنظيمية قارّة إلى حدّ الآن.

الفرع الثاني: المغرب فاعلاً أمنياً «منبثقاً» ومنطق الربط بين التنمية والأمن

يقدم المغرب نفسه في الساحل مورداً للأمن لا بالسلاح، بل بالتنمية والوساطة الدينية. وهذا التموّج ليس جديداً، فقد رصده محمد الكيتري منذ 2015 حين لاحظ أنّ المغرب انتقل من منطق «المساعدة» إلى منطق «الشراكة» في غرب إفريقيا، وأنه يسعى إلى الإسهام في الأمن الإقليمي عبر مكافحة التطرّف الديني والجريمة المنظّمة، مقدّماً نموذجاً في «الإسلام الوسطي» يتقاطع مع أولويات شركائه الغربيين. 3359 وقد شكّل تكوين الأئمة الأفارقة بمعهدٍ مخصّص لذلك بالرباط إحدى أبرز أدوات هذه المقاربة. غير أنّ ما يميّز اللحظة الراهنة أنّ المغرب لم يعد يكتفي بأدوات القوّة الناعمة، بل صار يربط الأمن بالتنمية في مشروع واحد. فالمبادرة الأطلسية تُقدّم بوصفها جواباً تنموياً عن مشكلٍ أمني: منح دول الساحل أفقاً اقتصادياً يقلّل من جاذبية الاقتصاد غير المشروع ومن هشاشة الدولة التي تتغذى منها الجماعات المسلّحة. وهذا الربط بين التنمية والأمن هو جوهر ما تسمّيه أدبيات مركز السياسات «دبلوماسية التنمية». وقد لاحظ أنور بوخارس أنّ المغرب، خلافاً للتصوّر التقليدي الذي يربط القوّة بالقدرات المادية وحدها، بنى مكانته بوصفه مورداً للأمن على مزيجٍ من القدرة المادية والرمزية ومن الاعتراف الإقليمي بقيادته، وهو مزيجٌ رهينٌ بدوره بأدائه الداخلي. 3360

على أنّ لهذا التموّج حدوداً ينبغي الإفصاح عنها بصراحة. فالمغرب يعرض على الساحل ما لا يملك وحده مفاتيح إنجاحه: فالأمن على الممرّات ليس بيبه، والاستقرار السياسي للمجالس العسكرية الساحلية خارج تحكّمه، والتمويل يحتاج إلى شركاء من الخليج وأوروبا. ولذلك فإنّ توزيع المخاطر في المبادرة غير متكافئ: يتحمّل المغرب مخاطر الإنجاز على ترابه، بينما يتحمّل شركاؤه في الساحل المخاطر السياسية المرتبطة بالتمرد وبتقلّب العملة. وهذا الاختلال البنيوي في توزيع المخاطر هو أحد أوجه هشاشة المشروع التي لا يذكرها الخطاب الرسمي.

ونرى أنّ هذا الربط بين التنمية والأمن، على وجاهته، يحمل حدّاً نظرياً يجب الانتباه إليه: فهو يفترض أنّ الاقتصاد يشتري الاستقرار، وهي فرضيةٌ ليست بديهية في فضاءٍ صار فيه العنف نفسه اقتصاداً قائم الذات. فجماعةٌ تعيش على الحصار والفدية

3356 "Landlocked Sahel states back Morocco's sea access initiative", Associated Press, 2025. L'Alliance des États du Sahel (AES) a été créée en septembre 2023 par le Mali, le Burkina Faso et le Niger.

3357 Ministère des Affaires étrangères du Royaume du Maroc, "Sahel States Alliance FMs Commend HM the King's Atlantic Initiative", 2025. Audience royale accordée le 28 avril 2025 à Rabat aux ministres des Affaires étrangères de l'AES et du Tchad.

3358 Ministère des Affaires étrangères du Royaume du Maroc, "New York Meeting Reviews Progress on Royal Initiative to Enable Atlantic Access for Sahel Countries", 2025, en marge de la 80e session de l'Assemblée générale des Nations unies.

3359 Mohammed EL-KATIRI, "From Assistance to Partnership: Morocco and Its Foreign Policy in West Africa", Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 2015, DOI: 10.21236/ada624224.

3360 Anouar BOUKHARS, "Reassessing the power of regional security providers: the case of Algeria and Morocco", Middle Eastern Studies, Vol. 55, No. 2, 2019, DOI: 10.1080/00263206.2018.1538968.

والتهريب قد لا تجد في الممر التجاري تهديداً لها فحسب، بل هدفاً مريحاً تستهدفه. ومن ثم فإن المبادرة قد تنتج، في غياب ضماناتٍ أمنية موازية، مزيداً مما تريد تجاوزه: بنية جديدة معرضة للحصار بدل أن تكون منفذاً منه.

المطلب الثاني: الرهان السيادي والتنافس المغربي-الجزائري

ينظم البعد الأمني للمشروعين داخل إطارٍ أوسع هو التنافس المغربي-الجزائري وقضية الصحراء. فالمبادرة والأنبوب ليسا مشروعين محايدين في هذا التنافس، بل ورقتان فيه. وتتناول في هذا المطلب قضية الصحراء والقرار الأممي 2797 بوصفهما خلفيةً للمشروع الأطلسي (الفرع الأول)، ثم التنافس على القيادة الجبهوية وحدود المشروع المغربي (الفرع الثاني).

الفرع الأول: قضية الصحراء والقرار 2797 خلفيةً للمشروع الأطلسي

يمرّ المشروع الأطلسي، في شقّه اللوجستي، عبر الصحراء وميناء الداخلة، ما يجعل قضية الصحراء خلفيةً ملازمة له لا يمكن فصلها عنه. وقد عرفت هذه القضية خلال السنوات الأخيرة تحولاتٍ متسارعة في المستوى الدولي، بلغت ذروتها في القرار 2797 الصادر عن مجلس الأمن في الحادي والثلاثين من أكتوبر 2025. فقد اعتبر هذا القرار أن «حكماً ذاتياً حقيقياً في ظلّ السيادة المغربية قد يشكل الحلّ الأكثر واقعية»، ودعا الأطراف إلى التفاوض دون شروط مسبقة على أساس مقترح الحكم الذاتي المغربي لسنة 2007، مع تمديد ولاية بعثة «المينورسو» إلى أكتوبر 2026. 3361 وقد صوّتت لصالحه إحدى عشرة دولة، وامتنعت ثلاث (روسيا والصين وباكستان)، ولم تشارك الجزائر، فيما اعتبرته الرباط منعطفًا احتفلت به بإعلان يوم وطني. 3362

وقد جاء هذا القرار تنويجاً لمسارٍ من الاعترافات المتلاحقة: اعتراف الولايات المتحدة بالسيادة المغربية في دجنبر 2020 في سياق «اتفاقات أبراهام»، ثم اعتراف فرنسا سنة 2024، وتأييد المملكة المتحدة لمقترح الحكم الذاتي بوصفه الحلّ الأكثر واقعية في يونيو 2025، بما جعل ثلاثاً من الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن في صفّ الموقف المغربي. 3363 وليس هذا السياق منفصلاً عن المشروع الأطلسي؛ بل إنّ العلاقة بينهما جدلية: فالمبادرة تعزز الأمر الواقع المغربي في الصحراء عبر ربطها بالتنموي، والتقدم الدبلوماسي في ملفّ الصحراء يوفّر للمبادرة غطاءً سيادياً يسهّل تنزيلها.

بيد أنّ هذا التلازم بين التنمية والسيادة مصدر قوة وموطن اعتراضٍ في آنٍ واحد. فمن الزاوية القانونية، نبّه باحثون في القانون الدولي إلى أنّ القرار 2797 لم يتضمّن «قراراتٍ» ملزمة تُقرّ الحكم الذاتي، وأنّ الصياغة الأكثر حسماً لصالح المقترح المغربي جرى تخفيفها، وأنّ إحلال ما كان غير مسموح به محلّ المسموح يثير أسئلةً بشأن حقّ تقرير المصير. 3364 وهذه ملاحظة تستحقّ أن تُذكر في أقوى صورها، لا أن تُطمس. غير أنّ ما يؤازرها أنّ اتجاه مجلس الأمن نحو اعتماد المقترح المغربي «أساساً» للتفاوض، مهما بقي دون إلزام، يعيد ترتيب موازين التفاوض عملياً، ويضيّق هامش الطرح الاستقلالي الذي ظلّت جبهة البوليساريو تدافع عنه. فالقيمة هنا سياسية أكثر منها قانونية، وهذا بالضبط ما يجعلها مؤثرة في مشروعٍ سياسيٍ في جوهره كالمبادرة الأطلسية.

الفرع الثاني: التنافس على القيادة الجبهوية وحدود المشروع

لا يكتمل تحليل المشروعين دون وضعهما في صميم التنافس المغربي-الجزائري، فهو الإطار الذي يفتر جانباً كبيراً من دينامياتهما. وقد قرأ ميغيل هيرناندو دي لارامندي هذا التنافس بوصفه نمطاً بنوياً حكم العلاقات المغربية منذ الاستقلال، وعطّل بناء المغرب

3361 Conseil de sécurité des Nations unies, Résolution 2797 (2025), adoptée le 31 octobre 2025. Voir aussi : "UN Security Council backs Moroccan plan for disputed Western Sahara", France 24, 31 October 2025.

3362 "UN Security Council backs Moroccan plan for disputed Western Sahara", France 24, 31 October 2025 ; et BBC News, "Morocco declares public holiday to mark UN approval of its Western Sahara plan", 31 October 2025. Onze États ont voté pour, trois se sont abstenus (Russie, Chine, Pakistan).

3363 "The Security Council Resolutions on Western Sahara and Gaza: Is Decolonisation in Danger?", E-International Relations, 16 December 2025. Reconnaissance américaine en décembre 2020, française en 2024, et soutien britannique au plan d'autonomie en juin 2025.

3364 Kushtrim ISTREFI, "The Security Council and the Western Sahara: Between Self-Determination and Implicit Recognition of Moroccan Sovereignty", EJIL: Talk!, 3 November 2025.

العربي، وامتدّ بعد 2011 إلى الساحل الذي صار «حدوداً أمنية جديدة لأوروبا»، حيث يتنافس البلدان على دور المُثَبِّت للاستقرار والمصدّر للأمن.³³⁶⁵ وفي الاتجاه نفسه قرأ وليد بليلة العلاقة بأدوات الواقعية الهجومية، فرأى في تسلّح البلدين وارتباطهما بقوة كبرى متنافسة (المغرب نحو الشراكة الأمريكية والمُسيّرات الإسرائيلية، والجزائر نحو السلاح الروسي) حلقةً في «معضلة أمنية» متصاعدة تحوّل المغرب العربي إلى مركّبٍ أمني ثنائي القطب.³³⁶⁶ وهذا الإطار التفسيري، وإن مال إلى تضخيم منطق الصراع، يظلّ مفيداً في فهم لماذا تتخذ مشاريع البنية التحتية في المنطقة طابعاً تنافسياً حاداً.

ويتجلّى هذا التنافس في مجال الطاقة بأوضح صوره، حيث يقف الأنبوب الأطلسي (نيجيريا-المغرب) في مواجهة الأنبوب العابر للصحراء (نيجيريا-الجزائر) بوصفهما مشروعين متنافسين على الغاز النيجيري نفسه وعلى السوق الأوروبية نفسها. وقد رأى بلقاسم تحشي أنّ الجزائر تملك في هذا التنافس أوراقاً وازنة: احتياطات ضخمة، وقرباً جغرافياً من أوروبا، وبنية أنبوبية قائمة، وهو ما جعلها بديلاً رئيساً للغاز الروسي بعد 2022.³³⁶⁷ وهذه نقطة قوّة حقيقية للمشروع الجزائري لا ينبغي التقليل منها. غير أنّ ما يُنازعها أنّ المشروع الجزائري يمرّ عبر النيجر، في قلب المنطقة الأكثر اضطراباً في الساحل، بينما يتفادى المشروع المغربي هذا المجال عبر مسارٍ أطلسي بحري في جزئه الأكثر حساسية، وهو ما يقلب معادلة المخاطر لصالح الرباط رغم بُعدها الجغرافي عن أوروبا.

على أنّ الحديث عن قيادة مغربية جهوية ينبغي أن يظلّ محسوباً. فحدود المشروع المغربي ليست خارجية فحسب، بل داخلية أيضاً. فالمغرب لم ينجح بعد في تحويل المبادرة إلى تجمّع مؤسّساتي بديل يضمّ نحو خمسة وثمانين مليون نسمة، ولا في استقطاب فاعلين محوريين. فموريتانيا، بوصفها الحدّ البرّي الوحيد للمغرب نحو إفريقيا جنوب الصحراء، فضّلت الحياد بين الرباط والجزائر، محافظةً على «توازنٍ استراتيجي» صار قاعدةً لسياستهما تجاه القوتين المغاربيتين، وامتنعت عن الانخراط الكامل في المبادرة.³³⁶⁸ كما أنّ غياب حليفٍ تاريخي مثل السنغال عن قلب المشروع يُضعف زخمه الجهوي، ويكشف أنّ الإجماع الإفريقي حوله أضيق مما يوحي به الخطاب الرسمي. كما أنّ ارتهاق دول الساحل بتحالفاتٍ جديدة مع موسكو، وتقلّب مجالسها العسكرية، يجعلان الشريك الساحلي نفسه مصدرَ مخاطرة لا ضمانة استقرار. ولذلك نرى أنّ المغرب يملك من عناصر القوّة ما يكفي لتثبيت حضورٍ متقدّم، لا لفرض قيادةٍ مكتملة؛ فالفرق بين الحضور والقيادة هو بالضبط الفرق بين ما تحقّق وما يظلّ رهين متغيّراتٍ خارجة عن يد الرباط.

وخلاصة هذا المبحث أنّ البعد الأمني والسيادي ليس خلفيةً للمشروعين، بل هو شرطهما ومعناهما. فالمبادرة والأنبوب يستمدّان جاذبيتهما من أزمة الساحل ومن التقدّم في ملفّ الصحراء، لكنهما يظلّان في الوقت نفسه رهينين لهذين المتغيّرين نفسيهما: لا يتحقّقان إن انفلت أمن الساحل، ولا يكتمل مدهما السيادي ما دام التنافس الجهوي مفتوحاً.

خاتمة

انطلقت هذه الدراسة من فرضيةٍ مؤدّاها أنّ المبادرة الأطلسية وأنبوب الغاز الإفريقي الأطلسي ليسا بنيتين تحتيتين محايدتين، بل رافعتان جيوسياسيتان يتقاطعان فيهما الجيواقتصادي بالأمني والسيادي. وقد بيّن التحليل أنّ هذه الفرضية تصمد أمام الاختبار:

³³⁶⁵ Miguel Hernando de LARRAMENDI, "Doomed regionalism in a redrawn Maghreb? The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era", The Journal of North African Studies, Vol. 24, No. 3, 2019, DOI: 10.1080/13629387.2018.1454657.

³³⁶⁶ Walid BLILA, "Maghreb Power Struggle: An Offensive Realist Analysis of Moroccan-Algerian Rivalry", International Journal of Social Science Research and Review, Vol. 8, No. 6, 2025, DOI: 10.47814/ijssrr.v8i6.2793.

³³⁶⁷ Belgacem TAHCHI, "Algerian gas to strengthen energy security of the European Union: Policy, capacity and strategy", Energy Reports, Vol. 11, 2024, DOI: 10.1016/j.egy.2024.03.022.

³³⁶⁸ Rida LYAMMOURI et Fadoua AMMARI, "The Atlantic Initiative and Morocco-Mauritania Relations", Policy Center for the New South, Research Paper RP-09/25, 2025. La Mauritanie a opté pour une posture d'équilibre stratégique entre Rabat et Alger.

فالمشروعان يحولان الوزن الاقتصادي المغربي المتراكم منذ مطلع الألفية إلى أداة نفوذ إقليمي، ويجعلان من موقع المغرب الأطلسي بوابة لقارة حبيسة، ومن ترابه ممراً للطاقة نحو أوروبا.

غير أن الدراسة انتهت أيضاً إلى أن هذا الرهان مشروطاً لا مضمون. فقابليته للتحقق معلقة على متغيرين تقع أثقل حصصهما خارج يد الرباط: أمن الساحل المتدهور الذي يهدد الممرات نفسها التي يراد لها أن تكون منفذاً من الحصار، ومسار القرار الاستثماري النهائي والتمويل الذي ظل الأنبوب ينتظره سنواتٍ دون حسم. يُضاف إلى ذلك أن توزيع المخاطر بين المغرب وشركائه غير متكافئ، وأن الشريك الساحلي المتقلب قد يكون مصدر مخاطرة لا ضمانات استقرار.

وفي تقديرنا أن المغرب يملك، بموقعه ورصيده الاقتصادي وتقدمه الدبلوماسي في ملف الصحراء، ما يكفي لتثبيت حضور متقدم في محيطه الإفريقي، لكنه لا يملك بمفرده ما يكفي لفرض قيادة جهوية مكتملة، ما دام الأمن والتمويل والتنافس مع الجزائر متغيرات يشترك في التحكم فيها فاعلون آخرون. والأرجح أن مستقبل المشروعين لن يُحسم في خرائط الهندسة ولا في بيانات القمم، بل في ميدانٍ أشد تعقيداً: ميدان الأمن في الساحل، حيث تتقرر جدوى كل ممر وكل أنبوب. ويبقى السؤال المفتوح، الجدير ببحثٍ لاحق، هو ما إذا كانت البنية التحتية قادرة بالفعل على «شراء» الاستقرار في فضاء صار فيه العنف اقتصاداً قائم الذات، أم أن الاستقرار شرط سابق على البنية لا نتيجة لها.

لائحة المراجع

أولاً: المقالات والدراسات العلمية المحكمة

1. Beatriz MESA "Le Maroc, un «acteur émané» dans la géopolitique sahélienne", "Paix et Sécurité Internationales", n.2018, 6°
2. Anouar BOUKHARS "Reassessing the power of regional security providers :the case of Algeria and Morocco", "Middle Eastern Studies", Vol. 55, No. 2.2019 ,
3. Miguel Hernando de LARRAMENDI "Doomed regionalism in a redrawn Maghreb ?The changing shape of the rivalry between Algeria and Morocco in the post-2011 era", "The Journal of North African Studies", Vol. 24 , No. 3.2019 ,
4. Edoardo BALDARO "Rashomon in the Sahel :Conflict dynamics of security regionalism", "Security Dialogue", Vol. 52, No. 3.2020 ,
5. Stephen Osaherumwen IDAHOSA et al. "Regional Security Complex and Threat Dynamics of the Sahelian States", "Vestnik RUDN. International Relations", Vol. 23, No. 1.2023 ,
6. Oksana VOITYUK "New Gas Pipelines as an Element of the Geopolitical Competition of Algeria and Morocco in Africa", "African Journal of Economics, Politics and Social Studies", Vol. 2, No. 1.2023 ,
7. Belgacem TAHCHI "Algerian gas to strengthen energy security of the European Union :Policy, capacity and strategy", "Energy Reports", Vol. 11.2024 ,
8. Andreas GOLDTHAU and Richard YOUNGS "The EU Energy Crisis and a New Geopolitics of Climate Transition", "JCMS :Journal of Common Market Studies", Vol. 61.2023 ,
9. Fatih DAG "The African Atlantic Gas Pipeline and the Trans-Saharan Gas Pipeline :Geopolitical Competition in North Africa, West Africa, and the Sahel Triangle", "Ortadogu Etutleri.2025 ,

10. Maxime RICARD et al." ,Anatomy of a Fall :Understanding France's Reluctant Retreat from Central Sahel ,
Geopolitics.2025 ,
11. Walid BLILA" ,Maghreb Power Struggle :An Offensive Realist Analysis of Moroccan-Algerian Rivalry ,
International Journal of Social Science Research and Review ,Vol. 8 ,No. 6.2025 ,
12. Pierre GERARD et al." ,The Africa-Europe energy interconnection :Assessing green hydrogen suppliers for
France ,
"Renewable and Sustainable Energy Reviews.2026 ,
13. Ayat-Allah BOURAMDANE" ,Natural Gas Transit from West Africa to Europe) Africa Atlantic Gas Pipeline (to Maximize Energy Security and Transit Revenues by 2050 ,
"Journal of Geo-Energy and Environment.2026 ,

ثانياً: التقارير ومراكز الأبحاث والدراسات المؤسسية

1. Mohammed EL-KATIRI ,From Assistance to Partnership :Morocco and Its Foreign Policy in West Africa ,
Strategic Studies Institute ,U.S. Army War College ,Carlisle.2015 ,
2. Francis GHILES" ,Escalating rivalry between Algeria and Morocco closes the Maghreb-Europe pipeline ,
Notes Internacionais CIDOB ,n ,260 °Barcelona.2021 ,
3. Policy Center for the New South ,Morocco's Atlantic Initiative :A Catalyst for Sahel-Saharan Integration ,
Rabat.2024 ,
4. Intissar FAKIR) dir. ,(Morocco's Atlantic Initiative and Potential Challenges to Regional Leadership ,
Carnegie Endowment for International Peace) Sada.2024 ,(
5. Rida LYAMMOURI et Fadoua AMMARI ,The Atlantic Initiative and Morocco-Mauritania Relations ,Policy
Center for the New South ,RP-09/25 ,Rabat.2025 ,
6. International Crisis Group ,Understanding JNIM's Expansion Beyond the Sahel ,Africa Report N ,321 °
.2026
7. Institute for Security Studies) ISS Africa ,(JNIM's blockade tactics threaten West Africa's trade corridors ,
.2026
8. Middle East Institute ,Morocco's New Challenges as a Gatekeeper of the World's Food Supply ,
Washington.2026 ,

ثالثاً: النصوص والوثائق الرسمية

1. خطاب صاحب الجلالة الملك محمد السادس بمناسبة الذكرى الثامنة والأربعين للمسيرة الخضراء، الرباط، 6 نونبر
2023.

2. Conseil de sécurité des Nations unies ,Résolution 2797 31 ,(2025) octobre 2025.
3. Kushtrim ISTREFI" ,The Security Council and the Western Sahara :Between Self-Determination and
Implicit Recognition of Moroccan Sovereignty ,
"EJIL :Talk.2025 ,!

رابعاً: المصادر الصحفية والإلكترونية

1. The Guardian(Nigeria)Pipeline Technology Journal ,Morocco World News ,France 24 / AFP ,BBC News ,
Atalayar ,Reuters ,Africa at LSE ,Western Sahara Resource Watch ,Energy Partnership Morocco-Germany.